

Distr.: General  
8 August 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الأربعون

أبوظبي، 17-19 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

## استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

في السنوات القليلة الماضية، أعطت مجموعة من التطورات الرئيسية على الصعيد الدولي دفعة قوية لجهود الانتقال من تقديم تقارير طوعية عن الاستدامة إلى تقديم تقارير إلزامية عنها. ومن تلك التطورات الرئيسية إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، المسؤول عن وضع خط أساس عالمي لمعايير الإبلاغ عن الاستدامة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة، إلى جانب هدف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية المتمثل في إقرار تلك المعايير لاستخدامها في الأغراض العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، تحتاج البلدان إلى تعزيز هياكل الإبلاغ في الشركات بما يمكنها من اعتماد هذه المتطلبات أو تعديلها بما يلائم السياق وتشجيع الشركات المسجلة في البورصة والشركات الأخرى على تقديم تقارير عن الاستدامة. غير أن العديد من البلدان النامية التي تتسم فيها هياكل الإبلاغ بالضعف تحتاج إلى المساعدة التقنية على إدخال ما يلزم من تغييرات لكي تكون مستعدة لتقديم تقارير عالية الجودة عن الاستدامة.

ولمعالجة هذا الوضع، ما فتى الأونكتاد، بناء على طلب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، يدعم البلدان في تعزيز هياكل الإبلاغ عن الاستدامة فيها، بما في ذلك من خلال الشراكات الإقليمية التي تروج للإبلاغ عن الاستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، واستحداث مجموعة من الأدوات ذات الصلة بالاستدامة، والاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية.

وتستعرض هذه المذكرة آخر التطورات في مجال الإبلاغ عن الاستدامة والتحديات الرئيسية التي تواجه البلدان في تدعيم هياكل الإبلاغ، وتعرض أمثلة من مختلف البلدان والمناطق. وتقتصر المذكرة أيضاً مسائل مطروحة لمزيد من المناقشة.



## أولاً - مقدمة

1- يتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 تحقيقاً كاملاً في أقل من سبع سنوات تخصيص موارد مالية كبيرة عبر مختلف القطاعات المعنية بالتنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تحول دون توجيه الموارد نحو المجالات ذات الصلة بتلك الأهداف في الافتقار إلى تقارير وبيانات موثوقة وقابلة للمقارنة عن الاستدامة يمكن المستثمرين والشركات من اتخاذ قرارات مستنيرة تؤثر تأثيراً إيجابياً في التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تتجم عن أنشطة الشركات آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية من شأنها أن تعزز تحقيق تلك الأهداف أو تعرقه، ومن شأن قياس الآثار الإيجابية والسلبية أن يمكن الشركات من إدارة تلك الآثار ومن تعديل سلوكها بما يكفل النهوض بالتنمية المستدامة.

2- وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة عدداً من التطورات التي أدت إلى تغيير كبير في مجال الإبلاغ عن الاستدامة من خلال إعطاء دفعة قوية في اتجاه الإبلاغ الإلزامي. ويتمثل أحد هذه التطورات في إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، الذي أعلن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وسيكون المجلس مسؤولاً عن وضع خط أساس عالمي لمعايير الإبلاغ عن الاستدامة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة ضماناً لوجود خط أساس عالمي شامل وعالي الجودة للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة يركز على احتياجات المستثمرين والأسواق المالية. ويعمل المجلس على توحيد المعايير التي تنظم تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة من جانب الشركات، بما في ذلك المعايير والأطر الصادرة عن مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ ومؤسسة الإبلاغ عن القيمة (المسؤولة عن تنفيذ إطار الإبلاغ المتكامل والمعايير الصادرة عن المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة)، بالإضافة إلى الالتزامات المتعهد بها في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ والمنتدى الاقتصادي العالمي والمتمثلة في المساهمة بمواد لكي تُدرج في المعايير الصادرة عن المجلس. وفي حزيران/يونيه 2023، نشر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة معيارين أحدهما بشأن شروط الإفصاح العامة عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والآخر بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. وستراجع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية المعايير التي وضعها المجلس وتعتمدها بما يكفل استخدامها في الأغراض العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، تحتاج البلدان إلى تعزيز منظومات الإبلاغ المؤسسي من أجل اعتماد هذه الشروط أو تعديلها بما يلائم السياق الوطني، وتشجيع الشركات المسجلة في البورصة والشركات الأخرى على الإبلاغ عن الاستدامة. غير أن العديد من البلدان النامية التي تنتم فيها هيكل الإبلاغ بالضعف تحتاج إلى مساعدة تقنية على إجراء التغييرات اللازمة حتى تكون على أهبة الاستعداد لتقديم تقارير عالية الجودة عن الاستدامة.

3- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أكد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته السابعة والعشرين، أن التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون يتوقع أن يتطلب استثمارات بمبلغ يتراوح، على أقل تقدير، بين 4 تريليونات دولار و6 تريليونات دولار سنوياً<sup>(1)</sup>. وسيطلب توفير هذا التمويل إحداث تحول في النظام المالي، وهو تحول يتمثل أحد عناصره الرئيسية في تقديم الشركات تقارير عن الاستدامة كأساس للاستثمار المستدام. وفي الدورة نفسها، أطلق المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، بدعم من منظمات من القطاعين العام والخاص من جميع أنحاء العالم، إطار شراكة لبناء القدرات لأن تحقيق الهدف المتمثل في وضع خط أساس عالمي بحق يتطلب التركيز على دعم التنفيذ في جميع السياقات الاقتصادية، بالإضافة إلى الحاجة إلى مراعاة الظروف الخاصة التي تمر بها

(1) FCCC/CP/2022/10/Add.1

الاقتصادات الناشئة والنامية والكيانات الأصغر حجماً، التي يشارك الكثير منها في سلاسل القيمة العالمية<sup>(2)</sup>. وقد انضم الأونكتاد إلى هذه المبادرة وهو يتعاون مع المجلس في بناء القدرات على تقديم تقارير الاستدامة.

4- ويواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، كما يواصل، بالتعاون مع عدد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، تنفيذ المشروع التابع لحساب التنمية والمعنون "نحو إطار تمويل وطني متكامل"، الذي يهدف إلى دعم البلدان في تعبئة التمويل ومواءمته مع الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ويدعم الأونكتاد جهود بناء القدرات على تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة في بيلاروس وقيرغيزستان وزامبيا، وسيقدم المساعدة أيضاً إلى إندونيسيا وباكستان.

5- ويدعم الأونكتاد، من خلال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ المعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجالي المحاسبة والإبلاغ، وذلك بهدف تشجيع التنسيق وتيسير الاستقرار المالي والاستثمار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وما فتئ الأونكتاد يدعم البلدان في تعزيز الأنظمة والمؤسسات والقدرات البشرية ذات الصلة باعتماد المعايير الدولية للإبلاغ عن الاستدامة أو تعديلها بما يلائم السياق الوطني، وقد جمع الأونكتاد أمثلة ودروساً مستفادة من مختلف البلدان في هذا الصدد. وحدد الأونكتاد أيضاً التحديات والاحتياجات في البلدان النامية وأحالها إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة لضمان أخذها بعين الاعتبار.

6- وركز بند موضوعي مدرج في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ على الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لشروط الإبلاغ عن الاستدامة، وفي هذا الصدد، جمع الأونكتاد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتبعة في بلدان من مناطق شتى، وذلك من خلال أنشطة المساعدة التقنية المنفذة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب البحوث المكتبية والمساهمات الواردة من إحدى المجموعات الاستشارية<sup>(3)</sup>. وعُززت تلك الدروس والممارسات والبحوث والمساهمات بالتعليقات التي وردت خلال الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء واستخدمت في إعداد دليل السياسات العامة المعنون " *Tackling the Sustainability Reporting Challenge: A Policy Guide* "، المكمل لأدوات الأونكتاد ذات الصلة بالإبلاغ عن الاستدامة التي تتألف من أدوات تطوير المحاسبة؛ والإرشادات المتعلقة بالإبلاغ عن المؤشرات الأساسية لأثر تدابير تحقيق الاستدامة و[أهداف التنمية المستدامة] ودورات التعلم الإلكتروني ذات الصلة " *Guidance on Core Indicators for Sustainability and [Sustainable Development Goals] Impact Reporting* "؛ والمؤشرات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة لأغراض الإبلاغ من جانب الكيانات: دليل تدريبي " *Indicators for Entity Reporting: Training Manual* " <sup>(4)</sup>.

(2) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2022/11/issb-cop27-progress-implementation-climate-related-disclosure-standards-in-2023>

ملاحظة: أطلع على جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في تموز/يوليه 2023.

(3) <https://www.unctad.org/publication/guidance-core-indicators-reporting-challenge-policy-guide> و <https://www.unctad.org/publication/core-sdg-indicators-sustainability-and-sdg-impact-reporting> و <https://www.unctad.org/publication/entity-reporting-training-manual>

(4) UNCTAD, 2023, *Tackling the Sustainability Reporting Challenge: A Policy Guide* (United Nations publication, Geneva) متاح على: <https://unctad.org/publication/tackling-sustainability-reporting-challenge-policy-guide> انظر <https://unctad.org/publication/guidance-core-indicators-reporting-challenge-policy-guide> و <https://unctad.org/publication/core-sdg-indicators-sustainability-and-sdg-impact-reporting> و <https://www.unctad.org/publication/entity-reporting-training-manual> و <https://www.unctad.org/e-learning-courses>.

7- ودعا فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في دورته التاسعة والثلاثين، الأونكتاد إلى الاستمرار في تحديد الدروس المستفادة والممارسات الفضلى الكفيلة بتعزيز الهياكل الوطنية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، بغية تزويد الدول الأعضاء بأدلة عملية بشأن هذا الموضوع، مشيراً إلى أن الشراكات الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في هذه العملية؛ وأثنى على الأمانة لما اضطلعت به من عمل مكثف خلال فترة ما بين الدورات لدعم الجهود الإقليمية وإقامة الشراكات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف تعزيز نهج مشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، ورحب، في هذا السياق، بمبادرة الأمانة الرامية إلى وضع دليل موجز لإقامة هذه الشراكات وتعظيم فوائدها، وشجع المناطق الأخرى على إقامة شراكات من هذا القبيل؛ ودعا الأمانة إلى مواصلة نقل آراء أعضاء فريق الخبراء إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، والعمل على استكشاف سبل التعاون مع المجلس بغرض دعم بناء القدرات وتعزيز هياكل تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة في البلدان النامية؛ وأهاب بالأمانة إلى مواكبة المداولات التي يجريها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن وضع معايير لكيانات القطاع العام لتقديم تقارير الاستدامة<sup>(5)</sup>.

8- ولتعظيم التقدم المحرز في البلدان النامية وتقديم أقصى قدر من الدعم إليها، أقام الأونكتاد شراكات إقليمية لتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة في أفريقيا (50 عضواً من 26 بلداً) وأمريكا اللاتينية (29 عضواً من 14 بلداً)، وعمل على إقامة شراكتين أخريين، إحداها في آسيا والأخرى في منطقة الخليج العربي. وخلال فترة ما بين الدورات، واصل الأونكتاد دعم تعزيز الشراكات الإقليمية. وتتضمن وثيقة عن إقامة الشراكات وتعظيم فوائدها موجزاً للدروس المستفادة من عملية إقامة الشراكات وتدعيمها المبكر، وتوفر نموذجاً لإقامة المزيد من الشراكات إلى جانب إرشادات بشأن السبل الكفيلة بتعظيم فوائد الشراكات<sup>(6)</sup>.

9- وتستعرض هذه المذكرة آخر التطورات في مجال الإبلاغ عن الاستدامة والتحديات الرئيسية التي تواجه البلدان في تدعيم هياكل الإبلاغ، وتعرض أمثلة من مختلف البلدان والمناطق.

## ثانياً- التطورات الأخيرة التي طرأت على شروط الإبلاغ عن الاستدامة وعن تحقيق أهداف التنمية المستدامة

### ألف- المجلس الدولي لمعايير الاستدامة

10- واصل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تعزيز هيكل إدارته وتعزيز المشاركة في عمله. ووضع المجلس المعيارين التاليين في صيغتهما النهائية: شروط الإفصاح العامة عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة؛ والإفصاحات المتعلقة بالمناخ<sup>(7)</sup>. وقُدّم مقترح يقضي بوضع خطة عمل مدتها سنتان.

11- ويتيح المنتدى الاستشاري لمعايير الاستدامة الفرصة لتفاعل المجلس مع مختلف البلدان والمناطق ولتلقي تعليقات على المسائل ذات الصلة بوضع المعايير التقنية بما يكفل مراعاة المعايير التي يضعها المجلس لاحتياجات مختلف البلدان والمناطق والتحديات الماثلة فيها. وتضم عضوية المنتدى، الذي أُعلن عن إنشائه في كانون الأول/ديسمبر 2022، ممثلين من البرازيل وجمهورية كوريا وسويسرا

(5) TD/B/C.II/ISAR/103

(6) انظر - <https://unctad.org/meeting/unctad-isar-workshop-regional-partnerships-blueprint-maximising-impact-strengthening>

(7) انظر - <https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2023/general-sustainability-related-disclosures/#published-documents> و <https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2023/climate-related-disclosures/#published-documents>

والصين وكندا والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند واليابان، فضلاً عن هيئات تمثل الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب مراقبين يمثلون هيئة الأوراق المالية والبورصات بالولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، على أن يُدعى ممثلٌ عن مبادرة الإبلاغ العالمية إلى المشاركة بصفة مراقب في جلسات معينة<sup>(8)</sup>. وعقد المنتدى جلسته الافتتاحية في نيسان/أبريل 2023، في ألمانيا.

12- وفي أيار/مايو 2023، نشر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة مسودة طلب للحصول على معلومات عن أولويات جدول الأعمال، وهو طلب باب التعليق عليه مفتوح حتى 1 أيلول/سبتمبر<sup>(9)</sup>. وسيُسترد بالتعليقات الواردة في وضع خطة العمل لفترة السنتين، التي تتضمن مشاريع بحثية أو مشاريع لوضع معايير تستند إلى المعيارين الأولين المنشورين وتدخل حيز النفاذ في عام 2024 بعد إقرارها من جانب المجلس. ويشمل طلب المعلومات أربعة مشاريع محتملة بشأن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية؛ ورأس المال البشري؛ وحقوق الإنسان؛ والتكامل في تقديم التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، نشر المجلس مسودة عرض منهجية تعزيز التطبيق الدولي للمعايير الصادرة عنه وتحديثات تصنيف المعايير، وهي متاحة للتعليق عليها حتى 9 آب/أغسطس<sup>(10)</sup>.

13- وفي حزيران/يونيه 2023، نشر المجلس أول معيارين، مشفوعين بوثائق تحتوي على الأساس الذي استندت إليه الاستنتاجات، مع توضيح الأساس المنطقي لوضع المعيارين المذكورين، والإرشادات المصاحبة لكل منهما؛ وإرشادات لكل قطاع بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ؛ وتحليل آثار كل معيار؛ ولمحة عامة عن الشروط التي ينص عليها كل معيار. وسيبدأ سريان المعيارين لفترات إبلاغ سنوية تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده، مع السماح بتطبيقهما تطبيقاً مبكراً، شريطة أن يكون مترامناً وشريطة الإفصاح عن ذلك.

14- وقرر المجلس أن يعدل المعيار الأول لتمكين الكيانات من أن تأخذ في اعتبارها القرارات الصادرة عن الهيئات الأخرى المعنية بوضع المعايير التي ضُمت شروطها بما يلبي احتياجات مستخدمي البيانات المالية العامة في مجال تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة وفي مجال تحديد محتوى الإفصاحات فيما يتعلق بهذه المخاطر والفرص، ولكن فقط في حالة عدم وجود معيار استدامة ذي صلة بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقرر المجلس أيضاً أن يعفي الكيانات التي تطبق المعيارين الأولين، في أول فترة إبلاغ سنوية، من إصدار إفصاحات مالية عن الاستدامة في الوقت ذاته الذي تصدر فيه البيانات المالية ذات الصلة؛ وأن يعفيها من قياس انبعاثاتها من غازات الدفيئة المندرجة ضمن النطاقات 1 و2 و3 وفقاً لبروتوكول غازات الدفيئة، إذا ما استخدم الكيان أساس قياس مختلف في فترة الإبلاغ السنوية التي تسبق مباشرة تطبيقه للمعيار الثاني أول مرة؛ وأن يعفيها من الإفصاح عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة المندرجة ضمن النطاق 3. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس أن يمنح تلك الشركات

(8) انظر <https://www.ifrs.org/groups/ifrs-sustainability-standards-advisory-forum/#about>

و- <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2022/12/inaugural-membership-of-sustainability-standards-advisory-forum-announced/>

(9) انظر - <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2023/05/issb-seeks-feedback-on-its-priorities-for-the-next-two-years/>

(10) انظر <https://www.ifrs.org/projects/work-plan/international-applicability-of-the-sasb-standards/> و- <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/project/international-applicability-sasb-standards/ed-issb-2023-1-international-applicability-sasb-standards.pdf>

فترة إعفاء انتقالية تمكنها من البدء في الإفصاح عن المخاطر والفرص المتصلة بالمناخ فقط في سنة الإبلاغ الأولى وتأجيل الإفصاح عن المخاطر والفرص الأخرى للسنة الثانية من التطبيق<sup>(11)</sup>.

15- وفي مؤتمر دولي عقد في اليابان، في آذار/مارس 2023، وتناول موضوع الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، أشار رئيس المجلس إلى أن المجلس حذف مصطلح "الكبرى" من الإشارة إلى المخاطر والفرص تجنباً لحدوث التباس فيما يتعلق بالمرحلة المقصودة من سلاسل القيمة العالمية، كما أشار إلى أن المجلس بات يستخدم مفهوم "استكشاف سلاسل القيمة" من خلال الإشارة إلى المصطلحات الواردة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهي "معلومات معقولة دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما"<sup>(12)</sup>.

## باء - الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

16- بدأ تفعيل منصة التواصل المعزز بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي في حزيران/يونيه 2023، وتحتوي المنصة على بيان يعرب فيه الرئيس التنفيذي علناً عن الالتزام المستمر بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي وعلى استبيان موحد يركز على خمسة مجالات من مجالات الإفصاح (الحوكمة، وحقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد) ويتمثل الغرض منه في مساعدة الشركات المشاركة على مراقبة أدائها في الامتثال للمبادئ العشرة جميعها<sup>(13)</sup>. ويجب على الشركات، لكي تحافظ على حالة تنفيذها للاتفاق العالمي باعتباره "قيد التنفيذ"، أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز خلال فترة الإبلاغ العالمية، التي تمتد من آذار/مارس حتى حزيران/يونيه سنوياً.

## جيم - مؤسسة مبادرة الإبلاغ العالمية

17- نشر مجلس معايير الاستدامة العالمية التابع لمبادرة الإبلاغ العالمية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مشروع برنامج عمل للفترة 2023-2025 وذلك للحصول على تعليقات من عامة الجمهور على الآراء المتعلقة بالمواضيع والقطاعات التي ينبغي أن توليها المبادرة الأولوية<sup>(14)</sup>. واختتمت المشاورات في 17 شباط/فبراير 2023.

18- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نشرت المبادرة معياراً منقحاً للتنوع البيولوجي وطلبت الإذلاء بتعليقات عليه<sup>(15)</sup>. ومن بين التنقيحات الرئيسية التي أدخلت على المعيار، الإبلاغ في جميع مراحل سلسلة الإمداد، وإفصاحات جديدة عن الأسباب المؤدية إلى فقدان التنوع البيولوجي، وشروط إبلاغ جديدة عن آثار التنوع البيولوجي على حقوق الإنسان. وجرت عملية التنقيح بالتعاون مع أطر ومبادرات التنوع البيولوجي الأخرى، حرصاً على الاتساق. واختتمت المشاورات في 28 شباط/فبراير 2023؛ ويتوقع إصدار المعيار المنقح في النصف الثاني من عام 2023.

(11) انظر الحاشية 7.

(12) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/events/2023/march/japan-fsa-international-conference-on-sustainability-disclosure/>

(13) انظر <https://unglobalcompact.org/participation/report/cop>

(14) انظر

[https://www.globalreporting.org/media/3p3mc1am/public\\_consultation\\_draft\\_gssb\\_work\\_program\\_2023-2025.pdf](https://www.globalreporting.org/media/3p3mc1am/public_consultation_draft_gssb_work_program_2023-2025.pdf)

(15) انظر <https://www.globalreporting.org/news/news-center/global-standard-for-biodiversity-impacts-one-step-closer/>

19- وفي شباط/فبراير 2023، نشرت المبادرة معياراً يتعلق بالتعدين وطلبت الإدلاء بتعليقات عليه؛ واختُتمت المشاورات في 30 نيسان/أبريل، ويتوقع أن يصدر المعيار في الربع الأخير من عام 2023<sup>(16)</sup>. ويأخذ المعيار في الاعتبار 25 موضوعاً تشمل طائفة من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن أنشطة شركات التعدين. وبالإضافة إلى ذلك، وجه مجلس معايير الاستدامة العالمية التابع لمبادرة الإبلاغ العالمية دعوة إلى تقديم طلبات ترشح لعضوية الفريق العامل المعني بالمنسوجات والملابس بغية تكليف من يقع عليهم الاختيار بوضع معيار جديد للشركات العاملة في هذا القطاع<sup>(17)</sup>. وأخيراً، أصدرت المبادرة معايير للشركات العاملة في قطاعات النفط والغاز والفحم والزراعة وصيد الأسماك، وتهدف المبادرة، في نهاية المطاف، إلى إصدار معايير تشمل 40 قطاعاً<sup>(18)</sup>.

#### دال- فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة

20- تهدف فرقة العمل إلى وضع إطار لإدارة المخاطر والإفصاح عنها لتمكين الكيانات المعنية من الإبلاغ عن المخاطر المتغيرة المتعلقة بالطبيعة واتخاذ إجراءات بشأنها بغية التشجيع على إحداث تحول في التدفقات المالية العالمية في اتجاه المشاريع ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة. وفي آذار/مارس 2023، أصدرت فرقة العمل النسخة الرابعة من إطار عملها التجريبي، وهو إطار نموذجي لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة والإفصاح عنها، لإجراء مشاورات عامة بشأنه. ويتوقع أن يصدر أول إطار كامل ويصبح متاحاً للتنفيذ في أيلول/سبتمبر 2023<sup>(19)</sup>.

#### هاء- مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

21- لدى المجلس إرشادات قائمة بشأن الإبلاغ عن البرامج التي تركز على تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، وهي متضمنة في إرشادات الممارسات الموصى بها في مجال الإبلاغ عن معلومات أداء الخدمات التي يمكن تطبيقها جنباً إلى جنب مع إرشادات الممارسات الموصى بها في مجال الإبلاغ عن استدامة الحالة المالية للكيانات في الأجل الطويل<sup>(20)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسودة العرض رقم 83 بشأن الإبلاغ عن معلومات برامج الاستدامة، للحصول على تعليقات عليها، وذلك لبيان كيفية تطبيق إرشادات الممارسات الموصى بها في التقارير المتعلقة بالاستدامة<sup>(21)</sup>.

22- وفي أيار/مايو 2022، نشر المجلس ورقة استشارية بشأن النهوض بالإبلاغ عن الاستدامة في القطاع العام، وهي ورقة اقترحت أن يكون المجلس الجهة المعنية بوضع معايير للإرشادات المتعلقة بتقارير الاستدامة المقدمة من القطاع العام على الصعيد العالمي وأنه ينبغي أن يضع إرشادات أولية تركز على شروط الإفصاح العامة عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والإفصاحات المتعلقة بالمناخ، بناء على المعايير المعمول بها في القطاع الخاص، على أن تصدر الإرشادات الأولية بنهاية عام 2023.

(16) انظر <https://www.globalreporting.org/news/news-center/unearthing-the-truth-about-mining-impacts/>

(17) انظر <https://www.globalreporting.org/news/news-center/the-need-to-understand-impacts-of-textiles-and-apparel/>

(18) انظر <https://www.globalreporting.org/news/news-center/priorities-for-gri-standards-development/>

(19) انظر <https://tfnfd.global/about/> و <https://framework.tnfd.global/>

(20) انظر <https://www.ipsasb.org/focus-areas/sustainability-reporting>

(21) انظر <https://www.ipsasb.org/publications/exposure-draft-ed-83-reporting-sustainability-program-information>

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، واستجابة للتعليقات الواردة، أكد المجلس دوره في النهوض بالتقارير المتعلقة بالاستدامة في القطاع العام وقرر إنشاء فريق عمل معني بالاستدامة لقيادة المرحلة الأولى من عملية إجراء البحوث وتحديد النطاق، مع التركيز على ثلاثة مواضيع، هي الشروط العامة للإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالاستدامة، والإفصاحات المتعلقة بالمناخ، والإفصاح عن البيانات غير المالية المتعلقة بالموارد الطبيعية. وفي آذار/مارس 2023، ناقش المجلس نتائج أنشطة إجراء البحوث وتحديد النطاق المضطلع بها في الربع الأول من عام 2023، التي سيركز المجلس في البداية، بناء عليها ورهناً بتوافر الموارد اللازمة، على مشروع الإفصاحات المتعلقة بالمناخ باعتبارها أشد المسائل إلحاحاً، وفقاً للتعليقات الواردة، وسيواصل التماس تمويل إضافي لدعم أنشطة وضع معايير الإبلاغ عن الاستدامة<sup>(22)</sup>.

23- ونظمت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين حلقات حوار لدعم مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وضع معايير الإبلاغ عن الاستدامة. وفي أعقاب حلقة حوار عُقدت في شباط/فبراير 2023، نشرت الجمعية موجزاً للسياسات يتضمن ست توصيات، على النحو التالي: يحتاج القطاع العام إلى إطار مصمم خصيصاً للإبلاغ عن الاستدامة؛ وينبغي أن تشمل معلومات الاستدامة التي ينبغي إدراجها في تقارير القطاع العام احتياجات طائفة واسعة من المستخدمين؛ وينبغي أن تتضمن هذه المعلومات منظورات داخلية وخارجية؛ وينبغي أن تولى الأولوية المطلقة لشروط تقديم التقارير المتعلقة بالمناخ؛ وينبغي أن توازن الشروط بين وجهة المعلومات المقدمة وقابليتها للمقارنة؛ وينبغي أن يتحلى القطاع العام بالطموح في النهج الذي يتبعه إزاء تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وعُقدت حلقة حوار ثانية في نيسان/أبريل 2023 لمناقشة الأطر الأساسية وأنواع المعايير وكيفية تيسير التنفيذ وتعزيزه على الصعيد العالمي؛ وقُدمت توصية تدعو إلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ونهج فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ والمعايير الصادرة عن مبادرة الإبلاغ العالمية، عند وضع المعايير ذات الصلة بالقطاع العام<sup>(23)</sup>.

## واو - مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان

24- لضمان موثوقية التقارير المتعلقة بالاستدامة، يعكف مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان على وضع معيار شامل لضمان موثوقية التقارير المتعلقة بالاستدامة يكون مناسباً لجميع المواضيع والأطر ذات الصلة بالإبلاغ عن الاستدامة وقابلاً للتنفيذ من جانب جميع المختصين في مجال الضمان، وسيتناول المعيار مسألتين الضمان المحدود والضمان المعقول، وسير عملية الضمان برمتها، ومجالات إجراءات ضمان موثوقية تقارير الاستدامة التي حُددت فيها تحديات ذات أولوية. وسيستند المعيار إلى المعايير المعمول بها الصادرة عن المجلس والتوجيهات التي تتناول هذه المسألة من منظور واسع، بما في ذلك المعيار الدولي لإجراءات الضمان رقم 3000 المتعلق بإجراءات ضمان الموثوقية بخلاف عمليات مراجعة الحسابات أو فحص المعلومات التاريخية (بصيغته المنقحة)؛ والمعيار الدولي لإجراءات ضمان الموثوقية رقم 3410 المتعلق بعمليات ضمان موثوقية بيانات غازات الدفيئة؛ والإرشادات غير الرسمية بشأن تطبيق المعيار الدولي لإجراءات الضمان رقم 3000 (بصيغته المنقحة)<sup>(24)</sup>. ويتوقع

(22) انظر [https://www.ipsasb.org/\\_flysystem/azure-private/publications/files/Sustainability-Reporting-CP-At-a-Glance.pdf](https://www.ipsasb.org/_flysystem/azure-private/publications/files/Sustainability-Reporting-CP-At-a-Glance.pdf)، و <https://www.ipsasb.org/news-events/2022-12/ipsasb-confirms-its-role-advancing-public-sector-sustainability-reporting>، و [https://www.ipsasb.org/news-events/2023-03/ipsasb-enews-march-2023#reporting\\_sustainability\\_program\\_information](https://www.ipsasb.org/news-events/2023-03/ipsasb-enews-march-2023#reporting_sustainability_program_information).

(23) انظر <https://www.accaglobal.com/gb/en/technical-activities/technical-resources-search/2023/april/sustainability-reporting-public-sector.html>.

(24) انظر <https://www.iaasb.org/consultations-projects/sustainability-assurance>.

المجلس أن تكون هناك حاجة إلى وضع مجموعة من معايير ضمان موثوقية تقارير الاستدامة، ويجب أن تقوم هذه المعايير على أطر محايدة وتستند إلى مبادئ تكفل ملاءمتها لجميع الأطر ذات الصلة بتقديم تقارير الاستدامة<sup>(25)</sup>.

## زاي - اتحاد المحاسبين الدولي

25- أعلن اتحاد المحاسبين الدولي، في أعقاب إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، أن مهنة المحاسبة ينبغي أن تؤدي دوراً قيادياً في مجال التقارير المتعلقة بالاستدامة وضمن موثوقية المعلومات الواردة فيها، مسلطاً الضوء على الإجراءات الأربعة التالية: الدعوة إلى وضع سياسات وأنظمة ذكية في مجال الاستدامة؛ واعتماد رؤية متكاملة؛ واتباع نهج استباقي إزاء تقديم التقارير المتعلقة بالمناخ؛ وإظهار المهارات والكفاءات ذات الصلة بالاستدامة من خلال الاستعانة بالمحاسبين المهنيين باعتبارهم الأقر على تلبية ما لدى الكيانات المقدّمة للتقارير من احتياجات فيما يتعلق بالاستدامة<sup>(26)</sup>. وفي آب/أغسطس 2022، أعد الاتحاد، إلى جانب مبادئ الاستثمار المسؤول والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، بياناً مشتركاً وقعته 65 شركة ومستثمراً ومكتب محاسبة مهني، ينص على ضرورة أن تواصل الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، بما فيها هيئة الأوراق المالية والبورصات بالولايات المتحدة الأمريكية والفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة، التعاون فيما بينها ضماناً لمواءمة جهود وضع المعايير<sup>(27)</sup>. ويشير الاتحاد، في المنشور المعنون " *The State of Play: Sustainability Disclosure and Assurance – 2019–2020 Trends and Analysis* "، إلى أن المعيار الدولي لإجراءات الضمان رقم 3000 (بصيغته المنقحة)، لا يزال معيار الضمان الأكثر استخداماً، ويؤكد أن المحاسبين المهنيين هم الأقر على أداء مهام ضمان الموثوقية التي تربط ضمان الاستدامة بعمليات تدقيق البيانات المالية لأنهم يتبعون معايير مهنية وأخلاقية صارمة ومقبولة عموماً في مجال إدارة الجودة<sup>(28)</sup>.

## حاء - مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين

26- أعلن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين، في حزيران/يونيه 2022، أنه سيضع معايير سلوك أخلاقي واستقلالية قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي فيما يتصل بالتقارير المتعلقة بالاستدامة وضمن موثوقيتها، وأقر، في كانون الأول/ديسمبر 2022، مشروعين جديدين لوضع تلك المعايير، هما مشروع استدامة لوضع معايير استقلالية وحياد مهني لكي يستخدمها جميع الممارسين في مجال ضمان الاستدامة وأحكام أخلاقية بشأن التقارير المتعلقة بالاستدامة وإجراءات ضمان موثوقيتها؛ ومشروع موجه للخبراء يتناول استعانة المؤسسات بخبراء في مجال ضمان الاستدامة. وعقد المجلس، في

(25) انظر <https://www.linkedin.com/pulse/balancing-urgency-effectiveness-international-tom-seidenstein/>

(26) انظر <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/contributing-global-economy/publications/time-action-sustainability-next-steps-accountancy-profession>

(27) انظر <https://www.ifac.org/news-events/2022-08/companies-investors-and-professional-accountants-add-their-voices-call-global-alignment-between>

(28) انظر [https://ifacweb.blob.core.windows.net/publicfiles/2023-02/IFAC-State-of-Play-Sustainability-Assurance-Disclosures\\_0.pdf](https://ifacweb.blob.core.windows.net/publicfiles/2023-02/IFAC-State-of-Play-Sustainability-Assurance-Disclosures_0.pdf)

عام 2023، أربع حلقات نقاش لجمع الآراء والمساهمات للمساعدة في الاسترشاد بها في تحديد نطاق هذه المعايير ووضعها<sup>(29)</sup>.

## طاء - الاتحاد الأوروبي

27- دخل الأمر التوجيهي المتعلق بتقارير الاستدامة المقدمة من الشركات حيز النفاذ في الاتحاد الأوروبي في 5 كانون الثاني/يناير 2023<sup>(30)</sup>. ويلزم هذا الأمر التوجيهي 50 000 شركة، منها شركات كبرى ومنشآت صغيرة ومتوسطة مسجلة في البورصة، بتقديم تقارير عن الاستدامة؛ وستبدأ الفئة الأولى من الشركات في تطبيق معايير تقارير الاستدامة الجديدة للسنة المالية 2024، وستقدم تقاريرها في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، يُلزم الأمر التوجيهي الشركات بتدقيق المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة. ويعكف الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي على وضع تلك المعايير، وقد نُشر مشروع المعايير للحصول على تعليقات عامة عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفي حزيران/يونيه 2023، بدأت المفوضية الأوروبية فترة مشاورات مدتها أربعة أسابيع بشأن المجموعة الأولى من معايير تقارير الاستدامة المقدمة من الشركات<sup>(31)</sup>. ونقح الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي المعايير لمعالجة الشواغل التي أثرت خلال فترة المشاورات، بسبب منها تخفيض عدد شروط الإفصاح إلى حد كبير والسماح بتنفيذ شروط الإفصاح الصعبة، مثل الإفصاح عن البيانات المتعلقة بسلاسل القيمة، على مدى فترة ثلاث سنوات، وأجرت المفوضية الأوروبية تعديلات إضافية ضماناً لتناسب المعايير وتيسيراً لتطبيقها تطبيقاً سليماً، بما في ذلك فيما يتعلق بتقييم الأهمية النسبية لجميع المعايير وشروط الإفصاح باستثناء الشروط الواردة في معيار الإفصاح العام؛ وإدراج شروط ميسرة إضافية، مثل إعفاء الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 750 موظفاً من تقديم بيانات عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة المندرجة ضمن النطاق 3؛ وإضفاء طابع طوعي على بعض الإفصاحات. وروعت في تلك التعديلات قابلية التطبيق البيئي مع المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ومبادرة الإبلاغ العالمية تجنباً لأي ازدواج لا داعي له في تقديم التقارير. ووفقاً للأمر التوجيهي المتعلق بتقارير الاستدامة المقدمة من الشركات، ينبغي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المسجلة في سوق الأوراق المالية أن تقدم تقاريرها وفقاً لمعايير تتناسب ومدى تعقيد أنشطتها وقدراتها ومواردها، وأن تبدأ في تقديم تقاريرها في عام 2026؛ ويُسمح لهذه الشركات بأن تختار عدم التقيد بشروط الإبلاغ، لفترة انتقالية مدتها سنتان بعد دخول المعايير حيز النفاذ، وذلك من خلال تضمين تقارير الإدارة شرحاً لأسباب عدم تقديم معلومات عن الاستدامة<sup>(32)</sup>. ويجوز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم غير المسجلة في البورصة أن تستخدم المعايير المتناسبة على أساس طوعي.

28- والغرض من التطورات الموصوفة في هذا الفصل تسليط الضوء على ما يشهده مجال الإبلاغ عن الاستدامة على الصعيد العالمي من تغييرات دينامية هامة تهدف إلى تعزيز مواءمة هذا النوع من

(29) انظر <https://www.ethicsboard.org/focus-areas/sustainability-reporting-and-assurance>

و <https://www.ethicsboard.org/publications/briefing-note-global-sustainability-roundtables>

(30) انظر - [https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-markets/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting\\_en](https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-markets/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting_en)

(31) انظر - [https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/13765-European-sustainability-reporting-standards-first-set\\_en](https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/13765-European-sustainability-reporting-standards-first-set_en)

(32) انظر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32022L2464>

المعلومات وموثوقيته وقابليته للمقارنة؛ والتشديد على ضرورة أن تعزز البلدان منظومات الإبلاغ المؤسسي بما يمكنها من اعتماد هذه الشروط الجديدة أو تعديلها بما يلائم السياق الوطني.

## ثالثاً- التحديات التي تعترض البلدان في مجال التنفيذ العملي وأمثلة على الممارسات الجيدة

29- يجوز لواضعي الأنظمة في البلدان النامية وضع معايير لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة أو تعديل المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة بما يلائم السياق الوطني ضماناً لإعداد تقارير الاستدامة. غير أن البلدان، عندما تشرع في تقديم تقارير عن الاستدامة، قد تواجه صعوبات في إعداد هياكل وطنية للإبلاغ عن الاستدامة وفي إنشاء منظومات إبلاغ ديناميكية قادرة على مواكبة منظومة الإبلاغ العالمية السريعة والمتطورة باستمرار. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها تلك البلدان، عدم وجود هياكل إبلاغ مالي سليمة تستند إليها في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ وضعف التنسيق بين المؤسسات الرئيسية؛ وعدم وجود كيان مسؤول عن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ وظهور العديد من اللوائح الوطنية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة والتدابير السياساتية في الأسواق الرئيسية إلى جانب المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة؛ وعدم كفاية القدرات البشرية المتاحة لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة قيمة التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ وعمق التغييرات التي أحدثتها المعياران الجديان الصادران عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة؛ وعدم وجود هياكل وطنية قادرة على إنتاج بيانات موثوقة ومتاحة للجمهور عن الاستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ؛ وعدم وجود معلومات متوازنة وموثوقة وقابلة للمقارنة عن القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا ذات الصلة بالحوكمة، التي يمكن أن تؤثر على الاستثمار المتصل بأهداف التنمية المستدامة، والحاجة إلى إنكاء الوعي وبناء القدرات والترويج للأخذ بالمعايير المتناسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وعدم وجود موظفين يتولون مناصب قيادية في مجال الاستدامة في الشركات. ويناقش هذا الفصل تلك التحديات.

30- إن وجود هياكل إبلاغ مالي قوية ييسر إنشاء هياكل للإبلاغ عن الاستدامة، ولذلك، قد تجد البلدان التي تتسم هياكل الإبلاغ المالي فيها بالضعف صعوبة أكبر في إضافة عناصر الإبلاغ عن الاستدامة بدلاً من البدء من الصفر<sup>(33)</sup>. فعلى سبيل المثال، يمكن توسيع نطاق مسؤوليات الجهة (الجهات) المعنية بوضع الأنظمة بما يشمل الإبلاغ عن الاستدامة؛ ويمكن تحقيق الهدف المتمثل في بناء القدرات في مجال الإبلاغ عن الاستدامة من خلال إقامة شراكات مع الجامعات ونظم التطوير المهني المستمر القائمة والتابعة لمنظمة (منظمات) المحاسبة المهنية؛ ويمكن توسيع نطاق شروط التدقيق والضمان بحيث لا تقتصر على الإفصاحات المالية وتشمل الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، من بين عناصر أخرى. ويجب استحداث هذه العناصر إن لم تكن موجودة أصلاً.

31- ونظراً لما يتسم به الإبلاغ عن الاستدامة من طابع متعدد الأبعاد، فمن الأهمية بمكان إشراك المؤسسات الرئيسية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني منذ البداية وتعزيز التعاون معها. وينبغي للبلدان أن تقرر ما إذا كانت تعتمد فرض شروط تلزم الشركات المسجلة في البورصة فقط بتقديم تقارير عن الاستدامة، أم أنها ستضع أيضاً شروطاً أو تقدم توصيات تلزم الشركات غير المسجلة في البورصة، بما فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكيانات القطاع العام بتقديم تقارير من هذا القبيل. ويمكن اختيار نهج مرحلي أو انتقالي، لا سيما وأن الشروط الدولية المنطبقة على الكيانات غير المدرجة

في فئة الشركات المسجلة في البورصة ليست متاحة بعد. غير أنه لا بد من الشروع في تعزيز هياكل الإبلاغ عن الاستدامة في أقرب وقت ممكن.

32- وأحد العناصر الرئيسية التي يلزم توافرها في هياكل تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة هو وجود مؤسسة مسؤولة عن إعداد تلك التقارير. ويمكن أن تنشئ البلدان جهة جديدة تُعنى بوضع المعايير لهذا الغرض أو توسع نطاق ولاية إحدى الهيئات القائمة بما يشمل المسائل ذات الصلة بالاستدامة. وينبغي تزويد هذه المؤسسة بما يكفي من تمويل ومن موظفين.

33- ومع انتشار اللوائح الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة والتدابير السياسية، لا يزال عدم اتساق شروط الإبلاغ الوطنية عن الاستدامة وعدم قابليتها للتطبيق البيئي يمثل تحدياً. فعلى سبيل المثال، يعكف كل من هيئة الأوراق المالية والبورصات بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على وضع شروط لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، بالتعاون مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، تحقيقاً لهدف قابلية التطبيق البيئي (انظر الجدول). ولهذا السبب، قد تكون المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة متسقة ولكنها ليست مطابقة للشروط المعمول بها في بعض الولايات القضائية، وتحتاج الشركات إلى إعداد المعلومات بما يمثل للوائح المعمول بها في البورصات التي سُجلت فيها تلك الشركات. وفي هذا الصدد، يمكن أن تقرر البلدان إصدار معايير استدامة، وتختار اتباع نهج لبنات أساسية، وتنفذ الشروط الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة باعتبارها شروطاً أساسية (باعتباره اللبنة الأولى)، إلى جانب الشروط الوطنية الإضافية التي تلبى الاحتياجات المحلية، أو تستخدم المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (باعتباره اللبنة الثانية)، والمعايير القائمة والمقبولة، مثل المعايير التي وضعتها مبادرة الإبلاغ العالمية، في توفير المعلومات لطائفة أوسع من أصحاب المصلحة<sup>(34)</sup>.

#### شروط تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة: لمحة عامة

نوع المعيار	المجلس الدولي لمعايير الاستدامة	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة
نوع المعيار	خط الأساس العالمي؛ يمكن للبلدان أن تضيف شروطاً تلبى احتياجات أصحاب المصلحة الآخرين	مجموعة شاملة من المعايير الأوسع نطاقاً لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة	تركز فقط على الإفصاحات المتعلقة بالمناخ
المستخدمون المستهدفون	تركز على احتياجات المستثمرين والدائنين	تنظر في قائمة أوسع من المستخدمين تشمل المستثمرين والدائنين، وأصحاب المصلحة الآخرين (الحكومات، والشركاء التجاريون، والنقابات العمالية، والموظفون، والمعلماء، والموردون، وما إلى ذلك)	تركز على المستثمرين
النطاق	ينطبق على الشركات المسجلة في البورصة	ينطبق على الشركات الكبرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة في البورصة (من المقرر وضع معايير متناسبة محددة) في الاتحاد الأوروبي	ينطبق على الشركات المحلية والأجنبية المسجلة في البورصة؛ تنقسم الشركات المسجلة في البورصة إلى أربع فئات يحدد بموجبها موعد بدء تلك الشركات في تقديم تقاريرها وتُمنح تلك الشركات فترات تنفيذ تدريجي أو إعفاءات

(34) انظر - <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/project/climate-related-disclosures/supporting-materials/issb-webinar-presentation-april-2022.pdf>

المجلس الدولي لمعايير الاستدامة	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة
تاريخ بدء النفاذ	في عام 2024	لا يوجد تاريخ محدد ولكن قد تصبح القواعد سارية المفعول في عام 2023 (ستودع في عام 2024) أو في عام 2024 بالنسبة للشركات المدرجة ضمن الفئة الأولى
نهج الأهمية النسبية	مالي	مالي
المجالات المشمولة	تشمل المعايير الشروط العامة للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ؛ ستوضع معايير إضافية	12 معياراً جديداً تشمل الشروط العامة، والمناخ، والقضايا البيئية الأخرى، والقضايا الاجتماعية، والقضايا ذات الصلة بالحوكمة
المحتوى والأساس	تستند إلى المعايير الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ والمجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة؛ وتستند أيضاً إلى الإطار والمعايير الصادرين عن مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ ومؤسسة الإبلاغ عن القيمة والمندى الاقتصادي العالمي	وضعها الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي؛ وهي تشمل الإفصاحات المقدمة من جميع القطاعات والإفصاحات الخاصة بقطاعات معينة وكيانات محددة
علاقة الارتباط	يتعاون المجلس الدولي لمعايير الاستدامة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية ضماناً لتقديم تقارير مالية شاملة ومتسقة للأغراض العامة، وذلك من خلال وضع مفاهيم متوافقة وتجنب أي ثغرات في مجموعة المعايير الصادرة عن كل منهما أو أي تداخل بينهما	يقضي الاقتراح المقدم من لجنة الأوراق المالية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر المادية المرتبطة بالمناخ التي تؤثر على البيانات المالية وإدراجها في الاستثمارات ذات الصلة وفي البيانات المالية المراجعة
ضمان الموثوقية	تحدد المعايير إمكانية التحقق من صحة المعلومات باعتبارها إحدى الخصائص التي ينبغي أن تتسم بها المعلومات المقدمة، ولكنها لا تشير صراحة إلى ضمان موثوقية المعلومات	فترة تطبيق تدريجي لضمان الموثوقية بدءاً من الضمان المحدود وانتهاءً بالضمان المعقول

المصدر: الأونكتاد انظر <https://www.ifrs.org/groups/international-sustainability-standards-board/>

و <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2023/03/connectivity-what-is-it-and-what-does-it->

و <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32022L2464> و [deliver/](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32022L2464)

و <https://www.efrag.org/lab6>، و [https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-](https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-markets/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting)  
[https://efrag.org/Meetings/2208221445318810/EFrag-FRB--FR-TEG-Joint-Meeting-08-February-](https://efrag.org/Meetings/2208221445318810/EFrag-FRB--FR-TEG-Joint-Meeting-08-February-2023)  
 (paper No. 09-01) 2023، و <https://www.sec.gov/files/33-11042-fact-sheet.pdf>، و <https://frv.kpmg.us/reference-library/2022/talkbook-sec-climate-disclosures.html>.

34- وتواجه البلدان النامية تحدياً كبيراً يتمثل في الافتقار إلى القدرات البشرية. فتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة يتطلب خبرات وقدرات إضافية. ذلك أن عملية الإبلاغ عن الاستدامة هي عملية تشارك فيها العديد من الجهات الفاعلة، التي تشمل معدي التقارير وواضعي الأنظمة ومراجعي الحسابات والأكاديميين والمدرّبين، وهي جهات تحتاج جميعها إلى أن تلتزم التزاماً طويلاً بالأجل بالتعلم حتى تتمكن من التعامل مع مجموعة متزايدة باستمرار من المعايير، بما فيها معايير الاستدامة الدولية، المتعلقة بمجالات شتى والصادرة عن كيانات شتى، التي تشمل ما يلي: معايير ضمان جودة تقارير الاستدامة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان؛ ومعايير السلوك الأخلاقي والاستقلالية المتعلقة بتقارير الاستدامة وضمان جودتها المنصوص عليها في المدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين؛ ومعايير تقارير الاستدامة المقدمة من القطاع العام الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والمعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وتحتاج البلدان إلى الإسراع ببناء القدرات لمواكبة هذه التغييرات، وفي هذا الصدد، يعد التعاون بين منظمات المحاسبة المهنية والجامعات أمراً أساسياً لتوفير دورات ومناهج تدريبية على تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة تشمل آخر التطورات الحاصلة في هذا المجال.

35- وثمة تحد رئيسي آخر يتعلق بعمق التغييرات الناجمة عن الشروط الدولية الجديدة. فقد تجد الشركات التي كانت تقدم تقاريرها استناداً إلى التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ أن من الأيسر عليها تطبيق معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. غير أن هذا المعيار يقضي بالإبلاغ عن معلومات إضافية وأكثر تفصيلاً عن مسائل من قبيل إدارة المخاطر والإفصاح عن الإستراتيجية، كما يقضي بالإفصاح عن المقاييس المعمول بها في القطاع المعني والمستندة إلى المعايير الصادرة عن المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة. وفي هذا الصدد، يعكف المجلس الدولي لمعايير الاستدامة على اتخاذ تدابير للتخفيف من العبء الملقي على كاهل الشركات.

36- ويفتقر العديد من البلدان إلى الهياكل اللازمة لإصدار بيانات موثوقة ومتاحة للجمهور عن الاستدامة، ولا سيما معلومات عن تغير المناخ في المنطقة التي يضطلع فيها الكيان المعني بأنشطته. فمن دون هذه المعلومات، لن تتسم الإفصاحات التي تقدمها الشركات بشأن المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ بجودة عالية.

37- ويمكن أن يعرقل الافتقار إلى معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة عن القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتصلة بالحوكمة جهود تعبئة الأموال اللازمة للاستثمار في المجالات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويؤدي تركيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة حالياً على تغير المناخ إلى توافر قدر أقل من المعلومات عن القضايا الأخرى البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وأظهرت دراسة استقصائية عن تقارير الاستدامة المقدمة من الشركات الكبرى أن أقل من نصف تلك الشركات أبلغت، في عام 2022، عن المخاطر الاجتماعية والمخاطر ذات الصلة بالحوكمة المحدقة بأعمالها، باستثناء أوروبا،

التي تشمل شروط الإفصاح فيها القضايا الاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة<sup>(35)</sup>. وفي الوقت الذي يواصل فيه المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وضع معاييرها، تحتاج الشركات إلى تكملة تقاريرها المتعلقة بالاستدامة بمعلومات عن القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، كالقضايا ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، والنفايات، واستخدام المياه، وحقوق العمال، وحقوق الإنسان، وحوكمة الشركات، وأنشطة مكافحة الفساد.

38- وينبغي للبلدان أن تبذل جهوداً في مجالات إنكاء الوعي وبناء القدرات والترويج للمعايير المتناسبة المصممة خصيصاً لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يضمن استمرار قدرة تلك المنشآت على المنافسة واستمرارها في الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية. وتمثل هذه المنشآت غالبية الشركات في البلدان النامية، ومع أن المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تستهدف الشركات المسجلة في البورصة، باعتبارها الشركات الموردة للشركات المتعددة الجنسيات، فإن تطبيق تلك المعايير يؤثر بشكل غير مباشر على العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعني ذلك أنه يتعين على هذه المنشآت أن تشرع في تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالاستدامة، ولا سيما عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة.

39- وعلى مستوى الشركات، تكمن الصعوبة الإضافية في استمرار قلة المناصب القيادية التي يشغلها الموظفون المعنيون بتقارير الاستدامة. فعلى النحو المبين في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالاستدامة، يشغل الموظفون المعنيون بتقارير الاستدامة مناصب قيادية في أقل من نصف الشركات الكبرى<sup>(36)</sup>. ويتوقع أن يصبح إدماج هذا النوع من المناصب القيادية هو القاعدة مع نضوج استراتيجيات الاستدامة وممارساتها في الشركات.

40- وأخيراً، ستراجع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية المعايير التي وضعها المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وتعتمدها بما يكفل استخدامها في الأغراض العابرة للحدود. وقد سلط رئيس مجلس إدارة المنظمة الضوء على أربعة عوامل هامة لوضع إطار عالمي، وهي التناسب؛ والحاجة إلى بناء القدرات؛ وقابلية التطبيق البيئي لإفصاح مجال كاف للشروط الوطنية؛ والإعفاء المؤقت من استيفاء بعض شروط الإفصاح<sup>(37)</sup>. وفي هذا السياق، تعد الشراكات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة بمثابة آلية رئيسية لدعم البلدان النامية في تعزيز الأنظمة والمؤسسات وفي بناء المهارات التقنية اللازمة للمتكمين من تقديم تلك التقارير. وتيسر الشراكات تبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ معايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة والدروس المستفادة منه، وتساعد على تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية، وبتتبع الفرصة للإعراب عن وجهات النظر الإقليمية عند التفاعل مع واضعي المعايير الدولية.

### التصدي لتحديات الإبلاغ عن الاستدامة: أمثلة من البلدان والمناطق

41- أنشأت البرازيل، في عام 2022، لجنة معنية باتخاذ القرارات ذات الصلة بالاستدامة. واللجنة مكلفة بإصدار معايير للاستدامة وتفسيرات وإرشادات لفائدة الشركات في البرازيل، ويعين أعضاء اللجنة من الجهات التالية: سوق الأوراق المالية في البرازيل؛ والمجلس الاتحادي للحاسبة؛ ومؤسسة معهد

(35) انظر <https://kpimg.com/xx/en/home/insights/2022/09/survey-of-sustainability-reporting-2022.html>

(36) المرجع نفسه.

(37) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/events/2023/march/japan-fsa-international-conference-on-sustainability-disclosure/>

البحوث المالية والمحاسبية؛ ومعهد مراجعي الحسابات المستقلين؛ ورابطة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية؛ والرابطة الوطنية للخبراء والمحللين في مجال الاستثمار في سوق رأس المال<sup>(38)</sup>.

42- وأنشأت كندا، في حزيران/يونيه 2022، مجلساً معنياً بمعايير الاستدامة<sup>(39)</sup>. وسيتعاون المجلس مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة في وضع معايير الإفصاح عن الاستدامة، وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وفي دعم اعتمادها، وذلك لضمان أخذ وجهة نظر كندا في الاعتبار في عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي وتيسير قابلية التطبيق البيئي للمعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلامة وأي معايير يصدرها المجلس الكندي لمعايير الاستدامة، مع الإشارة إلى ضرورة التعاون والمواءمة بين المجلس وواضعي المعايير الآخرين في كندا. وفيما يتعلق بالقطاع العام، تصدر مختلف البلديات تقارير ومعلومات عن الاستدامة. فعلى سبيل المثال، شرعت مدينة تورونتو في اعتماد التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وفي إعداد إفصاحات مالية تتعلق بالمناخ وفقاً لتلك التوصيات؛ وتوفر المدينة معلومات مفصلة على شبكة الإنترنت عن الإجراءات المتخذة فيما يتصل بتغير المناخ؛ وهي أول حكومة بلدية في كندا تصدر تقريراً سنوياً موجهاً لجميع أصحاب المصلحة عن القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وهو تقرير يستند محتواه إلى معايير وأطر شتى وفقاً لقبليتها للتطبيق في مدينة تورونتو، مثل المعايير والأطر الصادرة عن مبادرة الإبلاغ العالمية، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، وشركة مورغان ستانلي "MSCI [Morgan Stanley Capital International]" منهجية تصنيف الحكومات وفقاً للقضايا البيئية والاجتماعية والقضايا ذات الصلة بالحوكمة، ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة<sup>(40)</sup>. وأدرجت مدينة فانكوفر، منذ عام 2018، الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في تقريرها السنوي الذي يُعدّ وفقاً للتوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، إلى جانب بعض المقاييس أو التوصيات التي وضعت أو عدّلت بما يلائم السياق المحلي نظراً إلى أن التوصيات الصادرة عن فرقة العمل وضعت لفائدة القطاع الخاص؛ ومن الضروري أن تواصل مدينة فانكوفر تطوير العناصر الأساسية الأربعة الواردة في توصيات فرقة العمل<sup>(41)</sup>.

43- وفي الصين، نشرت وزارة الإيكولوجيا والبيئة، في كانون الأول/ديسمبر 2021، تدابير لإدارة الإفصاح القانوني من جانب الشركات عن المعلومات البيئية<sup>(42)</sup>. وقد أصبحت التدابير، التي تهدف إلى توحيد المعايير ذات الصلة بالمعلومات التي تقدمها الشركات في تقاريرها عن القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بالحوكمة والزامها بتقديم تلك المعلومات، سارية المفعول في شباط/فبراير 2022، وهي تسري على الكيانات التي تؤثر منتجاتها تأثيراً شديداً على البيئة وعلى الكيانات التي تمول مشاريع من هذا

(38) انظر [http://static.cpc.aatb.com.br/Arquivos/173\\_CL\\_IFRSS2.pdf](http://static.cpc.aatb.com.br/Arquivos/173_CL_IFRSS2.pdf).

(39) انظر <https://www.frascanada.ca/en/cssb> و <https://www.newswire.ca/news-releases/accounting-audit-and-assurance-standards-oversight-councils-announce-canadian-sustainability-standards-board-826484041.html>.

(40) انظر <https://www.toronto.ca/wp-content/uploads/2022/08/8f03-City-of-Toronto-YE-2021-AFR-08-15-2022.pdf> و <https://www.toronto.ca/services-payments/water-environment/environmentally-friendly-city-initiatives/transformto/> و <https://www.toronto.ca/legdocs/mmis/2021/ex/bgrd/backgroundfile-159901.pdf>.

(41) انظر <https://vancouver.ca/files/cov/2022-financial-statements.pdf>.

(42) انظر <https://www.china-briefing.com/news/china-esg-reporting-disclosing-enterprise-environmental-information/>.

القبيل. وتلزم التدابير الشركات بتقديم تقرير سنوي تفصح فيه عن المعلومات البيئية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بانبعاثاتها من غازات الدفيئة ومرافق مكافحة التلوث وانتهاكات قوانين البيئة وغيرها من المسائل.

44- وفي كولومبيا، أصدرت هيئة الرقابة المالية شروط الإبلاغ عن الاستدامة في عام 2021، من خلال التعميم رقم 31، الذي سيدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2024. وقد أعد التعميم باتباع نهج متناسب وتدرجي يأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف أنواع الشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية ومتطلبات تطبيق مبدأ الأهمية النسبية المالية ويستند إلى المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وبراغي، من ثم، اتساق المعايير المنصوص عليها فيه مع المعايير الدولية. وسيكون ضمان موثوقية المعلومات المفصوح عنها طوعياً في البداية<sup>(43)</sup>.

45- وفي الهند، اعتمد مجلس الأوراق المالية والبورصة، في عام 2021، شروط إبلاغ جديدة عن القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في إطار تقارير مسؤولية الأعمال التجارية والاستدامة، على أن يكون الإبلاغ عن تلك المعلومات طوعياً بالنسبة للشركات الرائدة المسجلة في سوق الأوراق المالية، وعددها 1 000 شركة، في تقاريرها عن السنة المالية 2021-2022، وأن يكون إلزامياً في تقاريرها عن السنة المالية 2022-2023. وأصدر المجلس المعني بمعايير الإبلاغ عن الاستدامة معياراً بشأن إجراءات ضمان المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة، ويستند المعيار إلى المعيار الدولي لإجراءات الضمان رقم 3000 (بصيغته المنقحة)، وقرر المجلس أن يكون تطبيق المعيار إلزامياً بالنسبة لتقارير ضمان الموثوقية التي تغطي الفترات المنتهية في 31 آذار/مارس 2024 أو بعد ذلك التاريخ، وأن يكون تطبيقه طوعياً بالنسبة للتقارير التي تغطي السنوات السابقة. وكلف مجلس سوق الأوراق المالية والبورصة المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة بوضع معايير تدقيق اجتماعي وإنشاء هيئة رقابية على عمليات التدقيق الاجتماعي، كما كلفه بوضع إجراءات تكفل اتخاذ إجراءات تأديبية في حق المدققين الاجتماعيين الذين لا يمتثلون لتلك المعايير. وبدأ سريان مجموعة معايير التدقيق الاجتماعي، المؤلفة من 16 معياراً، في شباط/فبراير 2023. ولضمان امتلاك المدققين القدرات الكافية على تطبيق معايير التدقيق الاجتماعي، عقد المجلس المعني بمعايير الإبلاغ عن الاستدامة دورة تدريبية في هذا الصدد، ويقدم المجلس، بالتعاون مع معهد المحاسبين القانونيين، دورة تدريبية عبر الإنترنت يحصل المشاركون فيها، بعد إتمامها، على شهادة في مجال تقارير مسؤولية الأعمال التجارية والاستدامة<sup>(44)</sup>.

46- وفي اليابان، يقضي قانون حوكمة الشركات بأن تُفصح الشركات المسجلة في الفئة الأولى من سوق الأوراق المالية عن معلومات الاستدامة وفقاً للتوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وفي كانون الثاني/يناير 2023، اعتمدت اليابان نموذجاً لتقارير الأوراق المالية السنوية يتضمن عموداً مخصصاً لمعلومات الاستدامة، بما فيها المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وبرأس المال البشري، وسيبدأ العمل بالنموذج في التقارير المقدمة عن السنة المنتهية في آذار/مارس 2023. غير أن اليابان لم تضع معياراً للإفصاح عن تلك المعلومات، وفي هذا الصدد، سيصدر مجلس معايير

(43) إسكوبار م.، 2022، عرضٌ مقدم في الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، جنيف، 2 تشرين الثاني/نوفمبر، متاح في <https://unctad.org/meeting/intergovernmental-working-group-experts-international-standards-accounting-and-reporting-24>.

(44) انظر [https://www.sebi.gov.in/legal/circulars/may-2021/business-responsibility-and-sustainability-reporting-by-listed-entities\\_50096.html](https://www.sebi.gov.in/legal/circulars/may-2021/business-responsibility-and-sustainability-reporting-by-listed-entities_50096.html)، و <https://resource.cdn.icai.org/74134srsb60035.pdf>، و <https://resource.cdn.icai.org/72628aasb58538.pdf>، و [https://www.icai.org/new\\_event.html?event=6863](https://www.icai.org/new_event.html?event=6863)، و [https://www.icai.org/new\\_event.html?event=6792](https://www.icai.org/new_event.html?event=6792).

الاستدامة معايير تتماشى مع المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، ويتوقع أن تنتشر تلك المعايير في عام 2025<sup>(45)</sup>.

47- وفي المكسيك، عدّل مجلس معايير الإبلاغ المالي، في عام 2022، نظامه الأساسي لتوسيع نطاق ولايته بما يخوله صلاحية إصدار معايير تنظم إفصاح الشركات غير المسجلة في البورصة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة. ويعكف المجلس على وضع معايير الإفصاح عن الاستدامة، التي ستسترشد بالمعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وسيُنظر أيضاً في وضع إطار مبسط لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بناءً على المنشور المعنون "إرشادات بشأن الإبلاغ عن المؤشرات الأساسية لأثر تدابير تحقيق الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة " *Guidance on Core Indicators for Sustainability and [Sustainable "Development Goals] Impact Reporting*.

48- وفي نيجيريا، سيعتمد مجلس الإبلاغ المالي المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة عند نشرها، ويتعاون مجلس الإبلاغ المالي مع وزارة المالية الاتحادية والهيئات التنظيمية الأخرى ومنظمات المحاسبة المهنية في إعداد خارطة طريق لتطبيق تلك المعايير في نيجيريا، وأنشأ المجلس فريقاً عاملاً معنياً بضمان الاستعداد التقني<sup>(46)</sup>.

49- وسن الاتحاد الروسي، في تموز/يوليه 2021، قانوناً بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة امتثالاً لالتزاماته بموجب اتفاق باريس وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويقضي القانون بأن تقدم المؤسسات الخاضعة للتنظيم، اعتباراً من عام 2023، تقارير سنوية عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة<sup>(47)</sup>.

50- وفي المملكة المتحدة، أصدرت وزارة الخزانة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، إرشادات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، وهي إرشادات تنطبق على فترتي الإبلاغ 2021 و2022، وتحتوي على مبادئ ومعايير الإبلاغ عن الاستدامة المطبقة على جميع هيئات الحكومة المركزية المشمولة بالتزامات خضرة الحكومة، بما في ذلك معايير الإبلاغ الطوعي والإبلاغ استناداً إلى أفضل الممارسات بالنسبة للكيانات الراغبة في عدم الاكتفاء بالحد الأدنى من الإبلاغ الإلزامي<sup>(48)</sup>. ويشمل الحد الأدنى من شروط الإبلاغ تقييم الأداء فيما يخص مختلف القضايا البيئية والإفصاح عنه؛ وإلزام الكيانات الحكومية بحساب انبعاثاتها من غازات الدفيئة المندرجة ضمن النطاقات 1 و2 و3 والإبلاغ عن عمليات الشراء والتشييد المستدامين.

51- وفي الولايات المتحدة، أجرت هيئة الأوراق المالية والبورصات، في عام 2022، مشاوراً بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ وتلقت 16 000 رد. ولم تحدد الهيئة بعد موعداً لإصدار القواعد الجديدة التي ستساعد مقدمي الإفصاحات على إعداد معلومات أكثر اتساقاً، وهي تنتظر في مسائل، منها على سبيل

(45) انظر [https://www.asb.or.jp/en/fasf-asbj/list-ssbj\\_2.html](https://www.asb.or.jp/en/fasf-asbj/list-ssbj_2.html)

(46) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2022/11/issb-at-cop27-frc-of-nigeria-to-adopt-ifrs-sustainability-disclosure-standards/> و <https://frcnigeria.gov.ng/2022/11/09/financial-reporting-and-ifrs-sustainability-disclosure-standards-council-of-nigeria-announces-its-intention-to-early-adopt-sustainability-reporting-standards-ifrs-s1-s2-by-international-sustainability-standards-board-2/>

(47) انظر <https://cms-lawnow.com/en/ealerts/2021/07/russia-publishes-law-on-limitation-of-greenhouse-gas-emissions>

(48) انظر [https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/103066/Sustainability\\_Reporting\\_Guidance\\_2021-22.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/103066/Sustainability_Reporting_Guidance_2021-22.pdf)

المثال، ما إذا كان ينبغي إدراج حدود دنيا كميّة لتفعيل عمليات الإفصاح أو ما إذا كان ينبغي تطبيق مبدأ الأهمية النسبية.

52- وفي زيمبابوي، قرر مجلس المحاسبين العموميين ومراجعي الحسابات أن يعجل باعتماد المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، نظراً لأن اعتماد تلك المعايير يمكن أن يجذب الاستثمارات ويعزز تنمية القطاع الخاص في البلد، وطلب إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تزويده بالدعم الاستشاري وفي مجال بناء القدرات<sup>(49)</sup>.

53- ويتوقع أن تعتمد المفوضية الأوروبية 12 معياراً للإبلاغ عن الاستدامة في عام 2023 على النحو التالي: معياران بشأن القضايا الشاملة، وخمسة معايير بشأن القضايا البيئية، وأربعة معايير بشأن القضايا الاجتماعية، ومعياري واحد بشأن القضايا ذات الصلة بالحوكمة. ويعكف الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي على وضع المجموعة التالية من مشاريع المعايير. وتقدم الشركات في أوروبا، منذ سنوات عدة، تقارير عن الاستدامة، غير أن الأمر التوجيهي الجديد المتعلق بتقارير الاستدامة المقدمة من الشركات والمعايير الجديدة للإبلاغ عن الاستدامة ينطويان على تغييرات كبيرة في الإبلاغ أدت إلى زيادة المعلومات المقدمة في تلك التقارير بسبل منها، مثلاً، الانتقال من الإفصاحات التي تقتصر على المناخ إلى قائمة أوسع من القضايا البيئية، بالإضافة إلى موضوعات اجتماعية وذات صلة بالحوكمة سيتم إدراجها بمزيد من التفصيل، إلى جانب النظر في إدراج سلاسل القيمة العالمية. وخلص تقييم لمدى استعداد 200 شركة على مستوى العالم لتنفيذ الأمر التوجيهي إلى أن الشركات ليست مستعدة، في معظم الحالات، للامتثال للشروط الجديدة في مجالات معينة<sup>(50)</sup>. ولمعالجة هذه المسألة، اقترحت المفوضية الأوروبية والفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي إدخال سلسلة من التغييرات على المعايير ومنح إعفاءات، في حالات معينة، تجنباً لإلقاء عبء مفرط على كاهل الشركات. ويتعاون الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة سعياً إلى مواءمة تلك المعايير مع المعايير الصادرة عن المجلس.

54- وترد أمثلة إضافية وخيارات متاحة للبلدان على صعيد السياسات العامة الكفيلة بتعزيز الأنظمة والمؤسسات والقدرات البشرية الوطنية في دليل السياسات العامة المعنون " *Tackling the Sustainability Reporting Challenge: A Policy Guide*"<sup>(51)</sup>. ورصد الأونكتاد، في إطار شراكة مع مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادئ الاستثمار المسؤول، آخر التطورات التي شهدتها سياسات وأنظمة التمويل المستدام في 35 اقتصاداً ومجموعة فُطرية<sup>(52)</sup>. ويمكن الاطلاع على التجميع الذي يضم تلك التطورات من خلال المرصد العالمي للتمويل المستدام التابع للأمم المتحدة، الذي يروج لإدماج التنمية المستدامة إدماجاً كاملاً وفعالاً في المنظومة المالية العالمية من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة في جميع مراحل سلسلة القيمة الاستثمارية<sup>(53)</sup>.

(49) انظر <https://zimetro.co.zw/zimbabwe-to-adopt-international-financial-reporting-standards/>

(50) انظر <https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2023/04/ifrs-blog-sustainability-reporting-challenges-corporate-leaders.html>

(51) الأونكتاد، 2023.

(52) بما في ذلك الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، بما فيها الاتحاد الأوروبي وسويسرا، إلى جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاقتصادات النامية الـ 13 التالية: الإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وتايلند، وسنغافورة، وشيلي، والفلبين، وفييت نام، وكولومبيا، وكينيا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا، وهونغ كونغ (الصين).

(53) انظر <https://gsfo.org/sustainable-finance-regulations-platform>

## رابعاً - الاستنتاجات والمسائل المطروحة لمزيد من المناقشة

55- لا يزال الهيكل العالمي للإبلاغ عن الاستدامة يشهد تغيرات سريعة ومستمرة، ويتوقع أن يظل في حالة تغير مستمر في الأجلين المتوسط والطويل. وهناك توجه نحو إلزام الشركات المسجلة في البورصة، كخطوة أولى، بتقديم تقارير عن الاستدامة، غير أن تلك التغيرات تمتد بسرعة إلى الشروط الخاصة بالقطاع العام ويرجح أن تمتد أيضاً، خلال السنوات القادمة، إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولذلك، ينبغي للبلدان أن تعزز هياكل الإبلاغ عن الاستدامة في أقرب وقت ممكن لتكون على أهبة الاستعداد لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ عن الاستدامة أو موازمتها مع السياق الوطني. ويجب أن تتسم هذه الهياكل بالمرونة بما يكفل استيعاب التحديثات المستمرة والمطالب الناشئة عن الشروط الخاصة بالشركات وبجميع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في إعداد تقارير الاستدامة، ومراجعتها والإشراف عليها. ولا يقتصر ذلك على المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (اللجنة الأولى) وأي شروط إضافية أخرى (اللجنة الثانية)، بل يشمل أيضاً الشروط والمعايير الدولية المتعلقة بأداب المهنة، وإجراءات الضمان، وتقارير الاستدامة المقدمة من القطاع العام والجهات الأخرى.

56- وفي هذا الصدد، سيواصل الأونكتاد مساعدة البلدان على تعزيز الأنظمة والمؤسسات والقدرات البشرية على اعتماد المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وغيرها من الشروط الدولية، وعلى موازمتها بما يلائم السياق الوطني، وسيواصل جمع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وتبادلها مع شبكة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وسيواصل الأونكتاد أيضاً تحديد التحديات التي تواجهه البلدان النامية والشواغل التي تعرب عنها ونقلها إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وسعيًا إلى مضاعفة أثر التغيير وتسريع وتيرته، سيعمل الأونكتاد مع الشراكات الإقليمية على تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة. وأخيراً، سيواصل الأونكتاد التعاون الوثيق مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وغيره من المنظمات والمؤسسات الدولية الرئيسية في مجال الإبلاغ عن الاستدامة من أجل تيسير بناء القدرات والتشجيع على إعداد تقارير استدامة عالية الجودة تمكن من الاستثمار المسؤول دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

57- وبالإضافة إلى المسائل المعروضة في هذه المذكرة، قد يود المندوبون المشاركون في الدورة الأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ النظر في المسائل التالية:

- (أ) ما هي العناصر الرئيسية التي تحتاجها البلدان لكي تستعد لاعتماد المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أو تعديلها بما يلائم السياق الوطني، عند الاقتضاء؟
- (ب) ما هي الطريقة المثلى لتعزيز قابلية شروط الإبلاغ عن الاستدامة، كالشروط الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبورصات بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة، للتطبيق البيئي؟
- (ج) كيف يمكن أن تضمن البلدان تشجيع تقارير الاستدامة للاستثمار المسؤول؟
- (د) ما هو نوع الشروط المتناسبة التي ينبغي وضعها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
- (هـ) كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان على الوجه الأمثل في تهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تكون مستعدة لإصدار تقارير عن الاستدامة؟
- (و) ما هي التوصيات التي يمكن استنباطها من تجارب القطاع الخاص والتي يمكن أن تدعم تنفيذ القطاع العام لمعايير الإبلاغ عن الاستدامة وتسرع وتيرته؟

(ز) ما هي التدابير التي يمكن أن يتخذها الأونكتاد لتسريع وتيرة الأخذ بمعايير الإبلاغ عن الاستدامة في القطاع العام، ولا سيما في البلدان النامية؟

(ح) ما الذي يمكن أن تفعله الشركات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة من أجل تحقيق أقصى قدر من تبادل الخبرات وتحديد الممارسات الفضلى ونشرها بما يعزز هيكل الإبلاغ عن الاستدامة في الشركات المسجلة في البورصة والشركات غير المسجلة في البورصة وكيانات القطاع العام؟

---